ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

المواجهات في شرق الفرات السوريّ ومصيرها

العميد د. أمين محمد حطيط

في ظلّ شبه المراوحة التي تعيشها منطقة إدلب، مراوحة لا يخرقها الا بعض عمليات القصف المحدود رداً على عدوان إرهابي أو خرق لوقف إطلاق النار غير معلن، وفي ظلّ التحرك المحدود للجماعات الإرهابية وجماعات «المنقلبين على مصالحة الجنوب» وما يقابله من سعي سوريّ لمنع الخروق تلك والتصدّي لمحاولات العودة الى الوراء وصولاً الى انهيار المصالحة كلياً، في ظلّ كلّ ذلك يبدو المسرح السوري في الشرق والشمالي الشرقي – شرقي الفرات – هو الميدان الأكثر حدة والأشدّ حرارة الذي يتفاعل بشكل ينذر بتطورات خطيرة وهامة تتواجه فيها قوى ذات مصالح متنافرة او متقاطعة في بعض أجزائها، تطورات تبدو وكأنها في سباق مع الزمن حيث يريد كلّ طرف من المتحرّكين على المسرح فرض واقع يؤسّس الى مستقبل يناسبه في الميدان، وتالياً لرسم حدود موقعه وحجمه على الساحة السورية برمّتها.

فالحركة الكردية الانفصالية المسمّاة «قسد» تريد استغلال عودة بايدن الى السلطة في أميركا، وتسعى الى تغيير الواقع بما يبرّر تدخله لصالحها وإنعاش مشروعه البديل بتقسيم سورية بعد أن سقط المشروع الأصلي بالسيطرة عليها، ولهذا تلجأ «قسد» الى تفعيل سياسة التغيير الديمغرافي المنفذة من قبلها عبر عمليات التطهير العرقي أو الإخضاع، وبشكل تتوخّى منه تفريغ المنطقة من الأكثرية العربية فيها لتتحوّل الى منطقة ذات أكثرية كردية تسيطر على أقليات عرقية متناثرة لا تشكل تهديداً لحكم «قسد» فيما لو نجحت في تثبيت دعائم كيانها الانفصالي.

ومن أجل ذلك ترتكب قسد بحق السكان العرب في المنطقة التي تسيطر عليها شمال شرقي الفرات أبشع وأقذر الجرائم وأشدّها خسة وانعداماً للشرف والأخلاق، وتمسّ بجرائمها تلك كلّ شرائح المجتمع العربي وعلى المستويات كلها، ونذكر من جرائمها ذكراً لا حصراً، عمليات اغتيال رؤساء العشائر، وحرق المحاصيل الزراعية، والحصار وقطع المياه، وتعطيل عمل القطاع الصحي الرسمي والخاص، وإقفال المدارس الرسمية والخاصة، فضلاً عما تفرضه من أعمال سخرة وتجنيد إجباري أو حرمان من فرص العمل وإقفال المشاريع، وكلها جرائم ترتكبها بشكل يجعل الحياة مستحيلة في المنطقة من دون غذاء أو ماء أو دواء أو تعليم أو إنتاج ما يجبر السكان على الرحيل والهجرة بما يحقق أهداف «قسد» من تغيير ديمغرافي في المنطقة يسهّل لاحقاً إعلان

الكيان الانفصالي ذي الأكثرية الكردية على مساحة تكاد تعادل ١٢٪ من مساحة سورية كلها.

أما القديم المتجدّد الذي تشهده المنطقة من البادية والجزيرة الى المدن الأساسية فيها شرقي تدمر وصولاً الى البوكمال ودير الزور، فهو استعادة خلايا داعش لنشاطها الإرهابي بشكل أشدّ إجراماً وأكثر وحشية، حيث ترتكب العمليات الإرهابية بشكل أساس ضدّ المدنيين وضدّ العسكريين خارج الخدمة وأثناء انتقالهم للاستفادة من أوقات الاستراحة الشهرية التي يسمح لهم بها وفقاً لظروف الميدان.

وتهدف داعش من إشعال النار الإرهابية في تلك المنطقة التي تتسع مساحتها لتصل الى ٢٠٠٠ كلم يتوسطها شرقاً معبر البوكمال – القائم (في العراق) الى شلّ الجيش العربي السوري وحلفائه من المنطقة أو تعطيل قدراته وإفساد حالة الأمن والاستقرار فيها بما يؤدّي إلى قطع محور الاتصال بين العراق وإيران شرقاً وسورية ولبنان غرباً في خطة ترمي الى إفشال محور المقاومة في السيطرة على طريق الاتصال البري بين مكوناته ومنع سورية من فرض الاستقرار واستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية النفطية والزراعية في المنطقة الشرقية والجزيرة بما يخدم سياسة الضغط الأميركي التصاعدي والذي كان «قانون قيصر» الأميركي آخر تجلياته الإجرامية.

أما تركيا التي تخشى من احتضان بايدن لـ «قسد»، وتخشى من نجاح الأخيرة في سعيها لإقامة الكيان الكردي الانفصالي على حدودها الجنوبية في شرقي سورية، وتسعى لتنفيذ بعض ما في الميثاق الملي الذي تتمسك به، فإنها تتحرك في سباق مع الوقت للتقدّم في عمق المنطقة الشرقية الشمالية للسيطرة على مفاتيحها الاستراتيجية كعين عيسى وسواها، بشكل يعرقل خطة «قسد» ويراكم الأوراق التركية في مواجهة سورية أولاً ويوطئ لاهتمام أميركي أكبر بالمصالح الأمنية والسياسية التركية في سورية. فتركيا ترى انّ توسيع احتلالها في سورية مع السيطرة على مناطق ذات خصوصية استراتيجية أمر ملحّ لها خاصة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة التي تعتقد بأنّ أميركا لن تتحرك خلالها في سورية او العراق، لأنها ستكون مشغولة حتى الإرهاق الشديد بملفاتها الداخلية التي خلفها ترامب ولا زال يشكل تهديداً بها.

ولتعقيد المسألة أكثر ولتوفير فرص نجاح الأطراف المذكورة في جرائمها ضدّ سورية وحدة وسيادة وأمناً تتدخل «إسرائيل» بشكل منهجي مخطط مستهدفة مراكز الجيش العربي السوري في المنطقة بشكل تدميري مركز تبتغي منه إخراجه من مواقعه وتوفير فرص أكبر لنجاح كلّ من الأكراد والإرهابيين في أهدافهم المذكورة.

ونعود الى صاحب الحق السيادي والمعني الأساس في المنطقة، أيّ سورية وحكومتها وجيشها، والى حلفائها الذين يحضرون ببعض قواتهم في تلك المنطقة، فنجد أنهم ومنذ أشهر عدة يمارسون عمليات الدفاع الثابت وتعزيز السيطرة على المواقع التي يشغلونهم مع التشبّث بها بما يمكنهم من تنفيذ استراتيجية تحرير المنطقة من الاحتلال الأميركي الذي يشكل المرتكز والأساس الذي يستند اليه الانفصالي الكردي «قسد» والإرهابي المتجدّد «داعش» من دون أن نهمل ما تتوخاه تركيا من هذا الاحتلال... فخروج أميركا من المنطقة يعني قطع ٧٥٪ من الطريق لتحريرها واستعادتها إلى كنف الدولة.

وعليه فإننا نرى انّ سورية تواجه حشداً من القوى من دول وحركات انفصالية وجماعات إرهابية تتقاطع مصالحها أو تتباعد، لكنها تتوحّد كلها في اتجاه واحد هو العمل ضدّ سورية وحلفائها لمنعها من استثمار الانتصار وعرقلة العودة الى الحياة الطبيعية والحؤول دون تفعيل موقعها الاستراتيجي في الإقليم، لذلك تعمل تلك القوى المعادية مشكلة من المخاطر ما يستوجب المواجهة بخطط واستراتيجيات تذكر بما اعتمد خلال السنوات العشر الأخيرة في إطار المعركة الدفاعية في مواجهة الحرب الكونية.

وبشكل موضوعيّ، يمكننا القول إنّ منطقة شرقي الفرات تشكل اليوم المسرح المختصر لاستكمال الحرب على سورية من قبل الأساسيين في جبهة العدوان عليها، وتشكل المدخل الإجباري لتثبيت سورية لنصرها الاستراتيجي الذي تحقق حتى الآن. نقول ذلك من دون أن نهمل أهمية تحرير منطقة إدلب لكننا عدلنا في ترتيب الأولويات الآن لأنّ منطقة شرقي الفرات باتت تتقدّم أهمية وخطورة على الأخرى بسبب ما ذكرنا من حجم التدخلات فيها ونظراً للاحتلال الأميركي الجاثم عليها والذي يمدّ كلّ أعداء سورية بالدعم المعنوي أو الإسناد العسكري المباشر وغير المباشر لتحقيق أغراضه ضدّ سورية.

وعليه نرى أنّ ما بات يتشكل من قوى دفاع سوري قائمة على مثلث متماسك متشكل من رفض شعبي وتحرك ميداني ورعاية وصلابة رسمية هو العلاج المناسب الذي لا بدّ منه لدفع الأخطار التي تشكلها تلك المصادر المعادية.

انّ تمسك الشعب السوري بأرضه ورفض الهجرة والرحيل عنها سيسقط خطة «قسد» في التغيير الديمغرافي، وفعالية القوة القتالية الميدانية السورية بفرعيها الجيش والمقاومة الواعدة، وعملهما ضدّ قوى العدوان المركب أمر من شأنه أن يفسد خطة المحتلّ والإرهابي والصهيوني في شلّ المنطقة ومنع استقرارها، كما يسجل انّ المقاومة باتت تشكل تهديداً يتطوّر باستمرار لإسقاط ما يخطط للمنطقة، وأخيراً وهو الأساس، انّ صلابة الدولة السورية وتمسكها بوحدة الأرض وقدرتها على استيعاب الضغوط السياسية والميدانية معطوفاً على ما تقدّم من موقف شعبي ومواقف ميدانيّة كفيل بإفشال خطة اقتطاع شمال شرقي الفرات أيّاً كان المعتدي محلياً او إقليمياً أو دولياً.

التكتل المشرقي والمبادرة اللبنانية

غالب قنديل

تمثّل الجمهورية الإسلامية الإيرانية قوة إقليمية ذات إمكانات كبيرة. وهي تبدي استعدادا متواصلا لتطوير الشراكات مع جوارها المشرقي. ولكن الضغوط الأميركية والغربية تقف حائلا أمام تجاوب الحكومات العربية، التي يحكم بعضها نهج العداء والاستفزاز بفعل انحيازها للمعسكر الأميركي - الغربي. في حين تنفرد سورية والعراق واليمن بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية. بينما يساير لبنان دول الغرب ويحجم عن التجاوب الجدي مع الاستعداد الإيراني المفتوح لتطوير العلاقات.

أولا: في ظل الضائقة الاقتصادية الكبيرة والخانقة، ومع الجائحة الوبائية الضاغطة على جميع دول العالم، تحتاج الدول الكبيرة والصغيرة على السواء، الى تطوير الشراكات الممكنة والمحتملة، واستكشاف الفرص في الدول القريبة والبعيدة جغرافيا، والى جسّ النبض السياسي لاستعداد الحكومات لإقامة أشكال من التعاون، التي تشتدّ الحاجة اليها في أزمنة الضيق والأزمات. واللافت في هذا المجال أن العلاقات اللبنانية الإيرانية لم تتخط نطاق المجاملات بين الدول الصديقة، رغم القابلية العالية، التي تبديها طهران لمدّ يد العون للبنان، ولإقامة أوسع شراكات ممكنة. وهذا الاستعداد الإيراني يقابله، وبالحرارة نفسها، استعداد عراقي وسوري، تعبّر عنه وتائر التجاوب مع الطلبات اللبنانية ودرجة التعاون، وتبرهن عليها كلٌ من دمشق وبغداد في التفاعل مع أيّ مبادرة لبنانية.

للأسف يُلاحَظ أن لبنان لم يأخذ أي مبادرة لملاقاة هذه الاستعدادات، مع أنه صاحب الحاجة الى إقامة جسور شراكة وتعاون مع هذا الجوار المشرقي في الضائقة الخانقة اقتصاديا التي يستغرق فيها لبنان، وهو معها أحوج ما يكون الى التنسيق مع هؤلاء الأشقاء، الذين يبدون الاستعداد للتعاون وللشراكة، ولديهم قدرات وإمكانات يحتاجها بلدنا المستنزف في توفيرفرص احتواء المشاكل بالاستناد الى شراكات موثوقة.

ثانيا: إن علاقات الأخوة مع إيران وسورية والعراق تمثّل الردّ الطبيعي على التحديات الراهنة اقتصاديا وسياسيا، ولا مبرّر على الإطلاق للإحجام عن قيام لبنان بمبادرة لإطلاق مسار جديد في علاقات التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة، لمواجهة أخطار وتهديدات مشتركة سياسية واقتصادية وصحية، تستدعي تنسيقا بين الدول المتجاورة بداهةً.

إن الفرص التي يتيحها التعاون المشرقي كبيرة وعظيمة، وهي تسمح للاقتصاد اللبناني بأن يضاعف حجمه وينهض بجميع قطاعاته لأداء دور إقليمي مع الأشقاء في العراق وإيران وسورية، ستكون من نتائجه الفعلية والمباشرة حالة نهوض تضاعف الإمكانات اللبنانية وتوفّر مجالات رحبة أمام المنتجات والكفاءات الوطنية في سوق المشرق الإيراني - العراقي - السوري. ومن الجنون والعبث، في ظروف الضائقة الخانقة والركود القاتل، أن يدير لبنان ظهره لمثل هذه الفرصة، التي هو أحوج الدول اليها، قياسا الى حجم الشراكات والإمكانات المتوافرة لدى سورية والعراق وإيران، التي تمتلك بنى اقتصادية متينة وراسخة، تقوم على الإنتاج وشراكات ضخمة عالميا وإقليميا، على النقيض من لبنان المنهك، والذي يعيش أزمة شديدة الوطأة.

ثالثا: إن المصلحة اللبنانية تفترض بلورة مبادرة عاجلة اتجاه هذه الدول الشقيقة. وعلى السلطات اللبنانية أن توجّه الدعوات للتشاور الثنائي مع الأشقاء لوضع جدول أعمال حول موضوعات التعاون الثنائي والجماعي، الذي يُفترض بحثة بصورة مشتركة بين إيران والعراق وسورية ولبنان. وهذا الأمر بات أكثر من ملح، مع ظروف الأزمة الاقتصادية الضاغطة على جميع اللبنانيين، وفي ظل الاستنزاف الكبير اللاحق بالاقتصاد اللبناني. وفرص النهوض مجددا متاحة وحاضرة من خلال تكتل مشرقي مع الأشقاء يوسّع من حجم السوق، ويضاعف الإمكانات والفرص أمام الاقتصاد اللبناني. وهذا هو السبيل لوقف تداعيات الأزمة الخطيرة، والانطلاق الى مرحلة جديدة، تشهد نموا حقيقيا للاقتصاد والثروة.

إن زمن الجائحة لا ينبغي أن يعطّل التواصل الثنائي مع الأشقاء في طهران وبغداد ودمشق. ويمكن استثماره في اتصالات تمهيدية تبلور الأوراق المشتركة وخطوط التعاون الممكن ثنائيا وجماعيا. فمكان لبنان بخبراته الوافرة وإمكاناته المتواضعة هو في قلب تكتّل مشرقي، يتيح فرص النمو لجميع القطاعات الاقتصادية الحية في البلد، وخصوصا للصناعة والزراعة. وستكون السوق المشرقية والحال، مجالا رحبا لاستثمار القدرات والمزايا المتبادلة بين بلداننا، ولبناء قوة اقتصادية إقليمية، تمتلك موقعا تفاوضيا جيدا مع سائر دول العالم وتكتلاته الاقتصادية.

الغضب اليمني ضد أمريكا.. هل يمثل البداية لنهاية الحرب؟

علي الذهب

حوّل القرار الأمريكي بتصنيف أنصار اللّه «منظمة إرهابية» المدنَ اليمنية إلى ساحات غضب واسع مع امتلائها بالأصوات والهتافات المنددة بالسياسات الأمريكية في اليمن والدور الأمريكي في العدوان والحصار المفروضين.

الحراك الشعبي الكبير الذي شهدته العاصمة صنعاء وعدة مدن يمنية والمتزامن مع حملة الاحتجاجات الدولية فيما أطلق عليه «اليوم العالمي من أجل اليمن» أظهر صمود وثبات اليمنيين

رغم سنوات من الحرب والحصار، كما أنه أرسل عدة رسائل أهمها تمسك كل المكونات اليمنية بقضيتها الوطنية الرافضة لأي توصيف او وصاية أجنبية والمساندة لأي مساع سلام من شأنها إيقاف العدوان والحصار، وأبان عن مدى الاستعداد لتقديم التضحيات في سبيل الحرية والكرامة واستقلالية القرار من منطلق تأكيدات المتظاهرين التي تمحورت حول أن التصنيف الأمريكي لن يمنع الشعب اليمني من خوض معركته المقدسة في مواجهة قوى العدوان، وأن زمن الوصاية الأجنبية على اليمن قد ولى وعلى دول تحالف العدوان أن تيأس من عودة وصايتها.

الانتقاد للسياسة الأمريكية وتعاطيها السلبي مع الملف اليمني كان الأكثر حضوراً في خطابات وأدبيات الاحتجاجات الشعبية الواسعة وشعاراتها المنددة بممارسات امريكا في اليمن وتحميلها مسؤولية ما يتعرض له اليمنيون من عدوان وقتل مدنيين وتدمير وتجويع، وان انعكاسات مثل هذا التصنيف سيزيد الطن بلة بشأن مضاعفة المعاناة والأزمات الإنسانية وتعقيد مسار عملية السلام، إلى جانب أن البيانات الصادرة أكدت أن العدوان والحصار على اليمن هو أمريكي بالدرجة الأولى، وأن أمريكا هي المسؤولة عن جرائم الإبادة بحق اليمنيين وهي من توفر الدعم والغطاء السياسي للتحالف السعودي الإماراتي، وأن التصنيف الأمريكي لأنصار اللّه جاء تتويجاً للممارسات العدوانية الأمريكية ضد اليمن وتعبيرا عن الفشل أمام صمود اليمنيين في وقت يعتبر الإرهاب الحقيقي هو ما يقوم به من اطلقوا عليه «التحالف الأمريكي السعودي» من حصار على الموانئ والمطارات وقتل اليمنيين وتجويعهم، وأن واشنطن تحاول بمثل هذه التحركات تغطية إدارتها للحرب العبثية في اليمن وتورطها فيما ارتكبت من جرائم وانتهاكات.

هذا الغضب اليمني الواسع في ظل حملة التضامنات الدولية المناهضة للحرب على اليمن والمطالبة بإنهاء العدوان والحصار على اليمنيين، قد يمثل تطوراً من شأنه تنبيه العالم بحجم القضية والمظلومية والضغط باتجاه انهاء هذه الحرب المفروضة على الشعب اليمني والممتدة لنحو ٦ سنوات، خاصة أن هذا الأمر يأتي في وقت مليء بالخيبات والانكسارات ميدانياً وسياسياً للأطراف المعتدية.

جزء دموي جديد من مسلسل «داعش».. ماذا يريد الأميركيون؟

شارل ابي نادر

من غير المنطقي أن تكون هذه الفورة العنيفة مؤخرًا، لخلايا «داعش» النائمة أو لذئابه المنفردة، فورة طبيعية أو عادية، وأن تكون منعزلة وغير مرتبطة بمناورة توجيه ودفع وتحريك مقصود، منظم، وممنهج، لأن شراسة وفعالية هذه الفورة التي تشهدها الساحتان العراقية والسورية، تصل الى مستوى غير بعيد كثيرًا عما كانت تتميز به عمليات التنظيم الإرهابي العكسرية، قبل هزيمة «داعش» في سوريا والعراق، وقبل تشرذُم عناصره في عدة دول من المنطقة.

بداية، وفي متابعة لحركة «داعش» الارهابية في العراق، يمكن استنتاج ما يلي:

خط سير العمليات الارهابية التي تتعرض لها وحدات الجيش العراقي أو وحدات مكافحة الارهاب أو وحدات الحشد الشعبي، ينحصر تقريبًا في مناطق كانت بالكامل تحت سيطرة التنظيم بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٨، بالاضافة أيضًا، وهذا هو الأهم، إلى أن تلك المناطق كانت وما زالت، تحضن أغلب القواعد الأميركية أو تقترب منها جغرافيًا، نتكلم شمالًا عن منطقة الحضر جنوب الموصل وعن شمال صلاح الدين وجنوب غرب كركوك، بين جبال حمرين وامتدادًا نحو الغرب الى القيارة جنوب الموصل، حيث يوجد أهم ثلاث قواعد أميركية، قاعدة القيارة وقاعدة بلد في صلاح الدين وقاعدة التون كوبري في كركوك.

وأيضًا، تشهد الساحة العراقية حاليًا، حراكًا ارهابيًا تقوم به بعض عناصر «داعش» في وسط وغرب الأنبار، بين غرب الرمادي وصولًا الى حادثة شرق القائم على الفرات، وهي أيضًا مناطق كان يسيطر عليها التنظيم وتحضن أكثر من قاعدة أميركية، مثل عين الأسد والحبانية، بالاضافة لقاعدة القائم والتي تم اخلاؤها مؤخرًا.

من جهة أخرى، وفي متابعة لعمليات التنظيم الارهابي في سوريا، من الملاحظ أنها تنشط في جنوب غرب دير الزور وفي البادية على طريق السخنة - دير الزور أو على طريق السخنة - تدمر، بالاضافة لبعض العمليات شرق حماه والسلمية وعلى طريق اثريا خناصر حلب.

تشكل قاعدة التنف الأميركية نقطة ارتكاز أساسية لتجميع وتوجيه واطلاق المجموعات الإرهابية نحو البادية السورية، وحيث يشكل الامتداد الجغرافي الواسع لتلك البادية صعوبة في مسكه أمنيًا بمراكز ثابتة وبدوريات مؤللة ومدولبة، يجهد الجيش العربي السوري لتلافي تعرض وحداته قدر الامكان لعمليات ارهابية، حيث يتفوق الارهابيون بنقطة الاختباء في مناطق وعرة وصعبة جغرافيًا من البادية، وبنقطة الاستفادة من معطيات استعلامية جوية تقدمها لهم قاعدة التنف، عن خط سير وتوقيتات انتقال آليات الجيش العربي السوري، بالاضافة لاستفادة هؤلاء من قاعدة لوجستية للنقل والتزود بالحاجات الضرورية والذخيرة والسلاح، تؤمنها لهم الطوافات الأميركية انطلاقًا من قاعدة التنف.

النقطة الأخرى التي تؤشر الى الدور الاميركي الأساسي في اطلاق «داعش» في البادية السورية، هي أنه منذ فترة، وحيث كان هناك حديث واسع عن مشكلة الاكتظاظ لموقوفي التنظيم في سجون الشدادي والهول

وغيرها، أو عن مشكلة امكانية عودة ارهابيي «داعش» وعائلاتهم الى دولهم في اوروبا ودول الاتحاد الروسي وغيرها، اختفى فجأة الحديث عن المشكلتين، ليتبين وبعد كشف الكثير من المعطيات المؤكدة، عن مناورة نقل لهؤلاء بطوافات أميركية، في ظروف رؤية سيئة، الى العراق بقسم منهم، والقسم الآخر إلى قاعدة التنف أو الى محيطها في البادية السورية، لنشهد بعد ذلك هذه الفورة العملياتية الارهابية لحركة التنظيم في البادية، وبالتحديد على خطوط النقل بين تدمر والسخنة ودير الزور.

عمليًا، لا أحد ينكر وباعتراف أكثر من مسؤول أميركي، جمهوري أو ديمقراطي، أن الإدارة الأميركية الديمقراطية هي أساسًا من أطلق «داعش»، ولأهداف استراتيجية وعسكرية وسياسية وايديولوجية مختلفة، وحيث تعود اليوم هذه الادارة، ليس لتنقض أو تلغي الاستراتيجية التي وجهت سياستها في المنطقة، بل لتكملها من حيث توقفت مع الرئيس ترامب، خاصة أنها فشلت في تحقيق قسم غير بسيط من تلك الأهداف، والتي تَعتبر (الادارة الجديدة الديمقراطية) أن الطريق الأنسب لتحقيق تلك الأهداف، هو طريق الضغوط عبر «داعش»، على روسيا وعلى إيران وعلى سوريا والعراق، وبشكل عام على محور المقاومة.

فالمطلوب من روسيا أن لا تكون قوية كفاية على مياه المتوسط الدافئة، والمطلوب منها أيضًا تخفيف الدعم عن سوريا وتركها تواجه وحدها الحرب الكونية عليها، والمطلوب من ايران أيضًا ترك الدولة السورية وحيدة، وتذويب نفوذها في المنطقة، وخاصة في العراق وسوريا، وانتزاع موقفها القوي من ضمن قوة محور المقاومة، من خلال التنازل في موضوع التفاوض حول الصواريخ الباليستية والقدرات النوعية الاستراتيجية، والمطلوب من الدولة السورية الاستسلام وتقديم البلاد على طبق من فضة للارهابيين أو للمرتهنين للدول الاقليمية أو الغربية، والّا، «داعش» عائد وبقوة الى الساحة السورية، والتي حتى الآن لم تنته من تأثيرات وتداعيات تواجد المجوعات الارهابية أو المرتهنة خارجيًا، شرقًا وشمالًا، مع وضع اقتصادي ضاغط، تعززه عقوبات أميركية وأوروبية جائرة وظالمة.

وأيضًا، أميركيًا، مطلوب من العراق كبت وانهاء الضغط الشعبي والنيابي، والذي يتصاعد بقوة لانهاء تواجد وحدات الاحتلال الأميركي في العراق، ومطلوب أيضًا، أميركيًا واقليميًا، رضوخ الأخير لمسار التطبيع الخليجي ورفع الراية والاستسلام لتوجيهات السعودية في الابتعاد عن ايران والاقتراب نحو «اسرائيل»، والّا انتحاريو «داعش» الاقليميون، وعبر معبر عرعر أو غيره، جاهزون للتفجير في كل المناطق العراقية وفي بغداد، ولإرجاع الساحة العراقية بركة دم ودموع.